

تصدير الطبعة الثانية

مرة أخرى لماذا نحن "ضد العولمة"؟!

"العولمة" ذلك المصطلح الذى شاع فى عصرنا لدرجة أصبح معها "موضة" المنتديات والندوات والمؤتمرات الثقافية؛ فمعظمها يدور اليوم فى عالمنا العربى والإسلامى حول ما العولمة؟! وما موقفنا منها؟! وهل هى خير أم شر؟! هل تعنى فرض الهيمنة الغربية وبالذات الأمريكية على العالم بهدف طمس الهويات الأخرى وسحقها لصالح هوية واحدة للعالم ظاهرها غربى وجوهرها أمريكى؟! هل تعنى كما يتردد فى الخطاب الفلسفى والسياسى الغربى الحوار بين الحضارات وتزواج الثقافات بهدف إيجاد حد أدنى من تبادل المصالح والقضاء على التطرف والمتطرفين الذين لا يعرفون لغة الحوار ولا يستسيغون الالتقاء الحضارى بين الشعوب؟!

وإذا كانت تعنى الحوار بغرض التقارب الثقافى بين الشعوب وتبادل المصالح الاقتصادية بينها فهل نبادر بالمشاركة فى الحوار؟ وما جدوى الحوار مع شعوب أدمنت الاستعلاء والتعالى وفرض إرادتها على الآخرين؟! وإذا كان الحوار يتضمن تلقائياً صورة من صور الصراع بين الثقافات والحضارات. فما دورنا وما حجمنا فى هذا الصراع الثقافى والحضارى؟! وهل نحن قادرون على القيام

بدور إيجابي فعال في هذا الصراع؟ وهل نمتلك أدوات التحدي الحضارى بما أفرزته مؤخراً من تقنيات تكنولوجية معقدة ومتطورة؟! وإذا لم تكن نمتلك شيئاً منها أو نمتلك ما لا يكفي منها فما السبيل لامتلاك الصور المتعددة التكنولوجيا وكم من الوقت نحتاجه للتدريب عليها وسلوك الطريق الحقيقى للإبداع فيها بما يجعلنا نقف على قدم المساواة مع شعوب العالم المتقدمة التى سبقتنا فى هذه المجالات؟! وكيف يمكن توظيف هذه التكنولوجيا بعد امتلاكها فى كافة مجالات الحياة المعاصرة لشعوبنا؟! وهل يسمح لنا الآخر بامتلاك هذه التكنولوجيا المتقدمة ومناسته فيها؟!

هذه الأسئلة وغيرها كثير أثقلت كاهل العقل العربى ودارت حولها الكتابات والأبحاث والمؤتمرات والندوات خلال الأعوام الثلاثة الماضية بعد صدور كتابنا هذا "ضد العولمة" فى طبعته الأولى. وكم كنت سعيداً أن أصبحت قضية "العولمة" قضية تفرض نفسها بهذه الصورة الملحة ليس فقط على عقول المثقفين العرب، بل أيضاً على عقول الساسة والاقتصاديين وكل المهتمين بالشأن العالمى وعلاقتنا بالآخر على كل المستويات.

ومصدر سعادتى كان يكمن فى أننا أصبحنا قادرين الآن على التفاعل السريع مع الفكر العالمى والأحداث العالمية وأصبحنا قادرين

كذلك على نقل الوعي الفكرى النظرى إلى مجال العمل السياسى والاقتصادى بأسرع صورة ممكنة. وأن كنا فى هذا الإطار نطلب المزيد من التفاعل بين النظر والعمل لنختصر المسافة الزمانية بين ما يفكر فيه المفكرون وما يتحدث عنه المنظرون، وبين ما يجرى على ساحة العمل الوطنى فى كافة المجالات.

وكم كنت سعيداً بالتفات الأصدقاء من المثقفين والكتاب إلى صدور كتابى هذا والتويه عنه والتنبيه إلى أهميته رغم أنه لم يعالج القضية بكافة جوانبها، بل ركز فقط على جوانبها الثقافية؛ فقد كان احتفاء صحيفة الأهرام القلعة الثقافية الكبرى فى مصر بالكتاب متنوعاً حيث نوه عنه الأصدقاء فى صفحة "دنيا الثقافة" و"الصفحة الأدبية" وسمحوا بنشر ما كتبه عنه المثقف النابه والأديب المتفرد الصديق الدكتور ماهر شفيق فريد^(١) وتوجت "الأهرام" هذا الاهتمام بالكتاب بأن أعطاه نادى الأهرام للكتاب الجائزة التقديرية فى المعرض الدولى للكتاب دورة ١٩٩٩م. كما كان احتفاء صحف "الوفد" و"أخبار الأدب" و"الأخبار" وغيرها ممن لا أعرفه من الصحف المصرية والعربية أبلغ الأثر فى نفسى. كما كانت للرسالة التى تلقيتها من الأستاذ الدكتور صفى الدين أبو العز^(٢) أستاذ

(١) انظر ما كتبه الدكتور ماهر فى مراجعته النقدية فى نهاية الكتاب، ملحق (٢).

(٢) انظر نص الرسالة فى نهاية الكتاب، ملحق (١).

الجغرافيا غير المتفرغ بكلية الآداب بجامعة القاهرة ورئيس الجمعية الجغرافية المصرية ووزير الشباب الأسبق بالغ الأثر في دفعي دفعاً لمتابعة البحث في موضوع العولمة وخاصة في جانبها الاقتصادي فقامت بمراجعة نقدية لكتاب "فخ العولمة" الذي كتبه "عالمان ألمانيان في الفكر الاقتصادي والاجتماعي وتكرمت سلسلة عالم المعرفة بالإشراف على نقله إلى العربية"^(٣) كما قامت بعمل بحث آخر عن "العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة"^(٤). وعمقت الأمر أكثر في كتاب "في فلسفة الثقافة" وخاصة في قضية العلاقة بين "الثقافة والتقدم"^(٥).

إن "العولمة" على الصعيد الاقتصادي أصبحت واقعاً ملموساً بتوقيع معظم دول العالم على اتفاقيات الجات وان كانت شعوب العالم الفقيرة، بل وأحياناً الغنية بدأت تدرك مخاطرها على صعيد ما يترتب عليها من تكديس لرؤوس الأموال في يد فئة قليلة لا تتعدى خمس سكان العالم مما يهدد بأن يتحول البشر إلى مجتمع عالمي

(٣) انظر نص مراجعتنا النقدية لهذا الكتاب في كتابنا : بين قرنين - معاً إلى الألفية السابعة، دار قباء للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٣-٥٨.

(٤) نشر هذا البحث في كتابنا : في فلسفة الثقافة، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٩ المبحث الثاني.

(٥) نفسه ، المبحث الثالث .

يسوده ويتحكم فيه هذه الفئة القليلة ويتحول الأربعة أخماس الأخرى إلى فقراء يتسولون ما يفيض عن سلة هولاء وما يسمحون به لهم!! إن البطالة التي بدأت تنتشر وتزداد نسبتها عاماً بعد عام في معظم دول العالم حتى الغنية منها، وحرية انتقال رؤوس الأموال وتعملق الشركات الكبرى واتحادها في مواجهة الكيانات الاقتصادية الصغيرة يهددان بكارثة اقتصادية، كما يهددان بكوارث سياسية عديدة في مقدمتها قلة هيبة الدولة وانعدام دورها الاقتصادي في حماية محدودى الدخل وفي حماية المشروعات الاستثمارية الوطنية صغيرة كانت أو كبيرة!!

إن التعملق الاقتصادي للشركات العالمية الكبرى يجعلها في كثير من الأحيان تتحدى دولاً بأكملها ويجعل النظم السياسية لهذه الدول خاضعة لها وألعوبة في يدها. كما أن تآكل الهياكل الاقتصادية للشركات الصغرى وانعدام فرص الاستثمار والاسترزاق لأصحاب المشروعات الصغرى يعنى فى أبسط ما يعنى فقدان الاستقلال الاقتصادي للدول التابعة ويعنى ضياع فرص نمو وتحسين إنتاجها الوطنى مما يحولها فى النهاية إلى مجرد منبع لإنتاج المواد الخام للدول الصناعية والشركات الكبرى من ناحية، ومصب لتصريف منتجاتها من ناحية أخرى.

إن الحياة الاقتصادية لشعوب العالم الفقيرة ستكون جديماً إن لم يتم تدارك المخاطر المترتبة على "العولمة الاقتصادية"، وإن لم يتم التوزيع العادل لثروات العالم المادية على شعوبه كل بحسب ما يملك من موارد وبحسب ما يستطيع تقديمه من منتجات صناعية وتكنولوجية. ولا شك أن العبء الذي تحمّله شعوب العالم المسمى "ثالث" حتى الآن تكفى لأن تنزل الدول الصناعية الغنية من عليائها وأن تسمع لصوت العدالة والعقل فتعيد النظر فى سياستها الرامية إلى إذلال شعوب العالم الفقير بالسيطرة على مصادر مواردها الطبيعية واستغلالها بأرخص الأسعار ثم بيعها كمنتجات لها بأعلى الأسعار!!

إن أول ما ينبغى أن يتخذ من إجراءات فى هذا الصدد هو إلغاء كافة ديوان الدول الفقيرة لأنها فى الغالب من تبعات تلك السياسات الاقتصادية الغربية المستغلة؛ وثانى ما ينبغى أن تفعله هو تنظيم ما يسمى باقتصاد العولمة ليصبح اقتصاداً عادلاً يراعى مصالح هذه الدول الفقيرة ويزيح أى معوقات تعوق نمو اقتصادها المحلى وازدهار صناعاتها الوطنية. ويكفينا هنا القول بأن ترك مخاطر العولمة حتى تبلى مداها برغم تحذيرات كل المتخصصين فى العالم سيؤدى حتماً إلى أن تكون الدول الغنية والشركات العملاقة متعددة الجنسيات هى أول من يدفع الثمن!!

أما "العولمة" على الصعيد السياسى فهى فى الواقع دعوة غربية لأن تتحول النظم السياسية فى العالم أجمع للنظام الديمقراطى النيابى المعمول به فى الغرب. ورغم تقديرنا الشديد لهذا النظام السياسى باعتباره يتيح الفرصة لتداول السلطة بين الأحزاب المختلفة، كما يتيح الفرصة أمام الشعوب لتجرب أكثر من سياسة ويتيح الفرصة أمام الجميع للمشاركة السياسية ويتيح الحرية لممارسة الحياة الفردية وحماية حقوق الأفراد العقائدية والفكرية وفى الملكية.. الخ.. إلا أننا لا بد أن نعى أن لكل شعب ولكل دولة ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وأن ما يصلح من نظم سياسية فى دولة قد لا يكون هو الأصلح بإطلاق!! إننى شخصياً أؤمن بأنه لا تهم صورة النظام السياسى للدولة سواء كان ملكياً أو جمهورياً، ديمقراطياً أو استبدادياً دكتاتورياً بقدر ما يهمنى فى النهاية أن يُعبر هذا النظام السياسى خير تعبير عن البيئة التى نشأ فيها وعن الشعب الذى أفرزه بشرط أن يتاح للأفراد فى ظل هذا النظام أو ذاك أن يعيشوا حياتهم بسهولة ويسر وأن تتوفر الشروط اللازمة لحفز طاقاتهم والتعبير عن إبداعاتهم دون خوف من أى سلطة كانت!

إننى أتفق تماماً مع مقولة جان جاك روسو - فيلسوف التنوير الشهير- الذى بحث فى أنواع الحكومات وحينما تساءل عن أصلها قال: إن أصلح أنواع الحكومات على الإطلاق هى ما يكثر فى عهدها الناس ويعمرون البلاد دون وسائل خارجية من تجنيس أو إقامة مستعمرات أو خلافة، وأن الحكومة الأسوأ هى التى يقل فى عهدها الشعب ويهلك!!

إن هذا المعيار لصلاحيّة الحكومة يعنى أن الحكومة الأفضل أيا كانت صورتها وكيفية إفرانها من قبل الشعب، هى الحكومة القادرة على إقامة كل الممكنات أمام شعبها ليتكاثر ويعيش حياته مستمتعاً بحرياته وبخيراته بلده إلى أقصى حد!!

ومن هنا أقول أنه ليست الديمقراطية بصورتها الغربية المعاصرة هى بإطلاق أصلح صور الحكم؛ فهى لم تكن كذلك بالفعل إلا بما أتاحت من ممكنات أمام شعوبها وبما أتاحت من حياة كريمة حرة لهؤلاء الأفراد، فضلاً عن أن أفضل صور نظم الحكم الديمقراطي فى الغرب الآن لم تعد تتيح هذا التداول للسلطة بشكل مطلق أو متاح، بل أخذ الأمر فمعظم الأحوال صورة تبادل كراسى الحكم بين حزبين أو ثلاث على الأكثر، وتلعب آلة الإعلام وصناع الحكام الدور الأكبر فى إظهار الأمر على أنه دائماً اختيار الشعب،

بينما الواقع يقول إن اختيار الشعب أصبح موجهاً بما تصنعه آلات الدعاية وصناعة الزعامة من وسائل لجذب الرأي العام حتى أنه يمكن القول إن الديمقراطية بصورتها الغربية المعاصرة أصبحت شبه تمثيلية محبوكة لها مؤلفها ومخرجها. وكل ما على الشعب هو أن يشارك في الحكمة الدرامية بالذهاب إلى صناديق الاقتراع!!

إن الفرق بين الديمقراطية في الغرب وبين الديمقراطية في بلاد الشرق وبلدان العالم الثالث إنما هو ذات الفرق بين مسلسل درامى غربى ومسلسل درامى شرقى، فالأول تتسارع فيه الأحداث وتتلحق فيه التغييرات بحبكة درامية محكمة، والثانى أحداثه بطيئة مملة ونهايته معروفة منذ بدايته!! إنه فارق الخبرة فى التأليف والإخراج والتمثيل بين الغرب والشرق!! فلا داعى إذن لأن تتغنى الدول الغربية بنظامها السياسى باعتباره الأمثل فى الحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، لأن هذا النظام نفسه هو ما يكيل بمكيالين فى كل الأحداث العالمية، وهو نفسه الذى ينتهك حريات وحقوق الشعوب الأخرى بصور متعددة وهو نفسه الذى يدافع ويحمى قوى الشر والجريمة فى مختلف أنحاء العالم الأخرى!! وليس أدل على ذلك من وقوف سدنة النظام العالمى الجديد فى صف دولة لقيطة زرعوها بأيديهم فى المنطقة العربية هى إسرائيل

ومساندتها وهي تبديد شعب أعزل من أى سلاح بكل ما تملكه من أسلحة مدمرة فتاكة. وهذا الشعب المسلوب الأرض والحرية والكرامة الشعب الفلسطينى لا يطالب إلا بجزء من حقه على جزء من أرض كان يملكها كلها من خمسين عاماً فقط!! أى حرية، وأى عدالة وأى حقوق للبشر يراعيها إذن مثل هذا النظام المطلوب فرضه فرضاً فى ظل "العولمة السياسية"!!

أما فيما يتعلق "بالعولمة الثقافية"، فهى فى اعتقادنا مستحيلة لأسباب عديدة فصلناها فى بحثنا المنشور بكتاب "فى فلسفة الثقافة"، ويمكننا أن نزيد هنا أن العولمة الثقافية تعنى فيما تعنى السيادة لثقافة معينة هى بالطبع الثقافة الغربية عامة والأمريكية على وجه الخصوص وبالطبع فإن أسباب انتشار وسيادة هذه الثقافة هو تمكن أصحابها من امتلاك أدوات السيطرة الإعلامية. بمختلف صورها على العالم فضلاً عن سيادة الأنماط الغربية فى الفن والأدب والاقتصاد والأزياء حتى نظم الأكل والشراب!! إن هذه السيادة فى اعتقادنا هى مجرد سيادة ظاهرة لا تتعدى السطح إلى الجوهر؛ فمهما بدا أمامنا تشكل شعوب العالم الأخرى بهذه الأنماط الغربية فى الثقافة والسلوك، فإن هذا الشكل إنما هو تشكل كاذب فيه يتشبه المغلوب بصفات الغالب على حد تعبير ابن خلدون - لكن هذا الشكل الكاذب

سرعان ما يزول أو سرعان ما تبدو سطحيته إذا ما عبرنا المظاهر متسائلين عن الجوهر، فسنجد حينئذ أن أى شعب مهما كانت ثقافته بالنسبة للثقافة السائدة، أو الغالبة هاشية ومستهجنة، سنجده يعتز بثقافته المحلية - الوطنية ويعتبرها عنواناً على هويته وذاتيته المستقلة. وقوة هذه الثقافات الوطنية آتية من أنها ليست مجرد شعارات يرفعها أصحابها وإنما هى تتخلل شرايين وأفعال أصحابها وكأنهم معجونون بها.

إن قوة أى شعب من قوة ثقافته ومن قدرتها على التعبير عن نفسها بشكل إيجابى فعال، ولا يملك أحد، أى أحد مهما كانت قوته الاقتصادية والعسكرية ومهما كانت أدواته التكنولوجية فتاكة ومهيمنة أن يفرض ثقافته الخاصة على شعب يمتلك ثقافة خاصة قوية فاعلة وذات عمق تاريخى قادر على التجدد والتطور المستمر. وهكذا فإننى أرى أن ثقافتنا الغربية - الإسلامية لا يمكن بأى حال أن تنوب أو أن تنقرض أمام أى ثقافة أخرى لأنها ذات عمق دينى وتاريخى قابل للتجدد والتطور المستمر بحسب قدرة أصحابها على الاجتهاد وامتلاك الأدوات المعرفية لأى عصر يعيشونه. كما أننى أرى من جانب آخر أن الثقافة الغربية السائدة لا تزال حتى الآن برغم محاولات الغربيين تطويرها وتلقيحها بالعناصر التى تنقصها من الثقافات والحضارات الأخرى. ثقافة ذات بُعد واحد هو البعد المادى

الشيوانى، فهى ثقافة تركز الفرد وتستهدف إشباع رغباته المادية بكل الوسائل ولا تهتم بالأبعاد الروحية والأخلاقية إلا فى أضيق الحدود!! وثقافة هذا شأنها وتلك خاصيتها لا يمكن أن تكون قابلة للتعميم والسيادة الدائمة، فهى ان سادت حقبة زمنية أو قرن من القرون. أو حتى ألفية كاملة فإنها لا يمكن أن تسود دائماً حتى لدى من أبدوها وأمنوا بها!! ولعل هذا هو الشاغل لأتباع ما يسمى فى الغرب "ما بعد الحداثة". فالما بعد حداثيون يرون أن الحداثة الغربية التى كانت تتغنى فقط بالتقدم القائم على العقل والعلم قد استنفدت أغراضها وأنها لابد أن تتجدد وأن يلتفت الغربيون إلى أن التقدم ليس مرهوناً بالتقدم المادى التقنى وإنما فى الإنسان جوانب أخرى ينبغى الاهتمام بها والالتفات إلى ضرورتها.

إن المعوقات التى تعوق ما يدعونه بالعلومة الثقافية إذن كثيرة رغم مهارة الغربيين فى امتلاك الوسائل المتجددة لنشرها وجذب الآخرين إليها ورغم كل الاتفاقيات الموقعة فى إطار ما يعرف باتفاقيات الجانب وخاصة ما يخص الجانب الثقافى منها. وأهم هذه المعوقات بلا شك هو ما أشرنا إليه من أن الثقافة المراد سيادتها وجعلها ثقافة العالم أجمع وهى الثقافة الغربية هى كما قلنا ثقافة ذات بُعد واحد بدأ طليعة أصحابها أنفسهم يضيقون بها!! فضلاً عن أن ثقافات الشعوب الأخرى وخاصة الشعوب ذات الحضارات الضاربة

بجذورها في أعماق التاريخ لا يمكن أن تنوب أو تستسلم أمام هذه الثقافة الغازية أو المراد فرضها وسيطرتها!!

إن الثقافة كما أقول دائماً هي شأن عقلي قبل أن تتسرب وتبدو واضحة في سلوك صاحبها. وأي ثقافة يراد فرضها يمكن أن تؤثر في المتلقي بصورة شتى ويمكن له أن ينبهر بها لفترة ما من الزمن لكنه أي المتلقي صاحب الثقافة الأصلية القوية بعناصرها الفنية بتاريخها بمنجزاتها ويقدرتها على التجدد والتطور - سرعان ما ينفذ عنه غبار التأثير والشكل الكاذب إذا ما اتضح أمامه سطحية الثقافة الغازية وإذا ما نضج لیتساءل: هل الأفضل أن أكون تابعاً لمثل هذه الثقافة ذات البعد الواحد أم أن أكون إنساناً متوازناً أحافظ على ثقافتی الخاصة التي هي عنوان هويتي وأعزز ما فيها من إيجابيات وأتجاوز عما فيها من سلبيات.

إن الثقافة لدى أي شعب أشبه بالكائن الحي القابل لأن ينمو وأن يتفاعل مع العناصر الخارجية لكن لا يقبلها إلا إذا أصبحت مادتها شبيهة بمادته. وهو نفسه (أي الشعب) قادر بما يمتلك من عقل أن يحلل ويقارن ويستفيد من عناصر الثقافات الأخرى في تطوير ثقافته الوطنية بدون أن يتنازل عن هذه الثقافة وهي عنوان هويته وذاتيته.

إن الأقرب إلى التصديق هو القول بأن الثقافات يمكن أن تتحاور وأن تتفاعل وأن يتأثر أحدها بالآخر وعادة ما يكون التأثير الأكثر من جانب الثقافة الغالبة السائدة لكن هذا التأثير لا يمكن أن يصل مداه إلى محو الثقافات المتأثرة أو المنفصلة خاصة إذا كان أصحاب هذه الثقافة المنفصلة يملكون أدوات الدفاع عنها والحوار مع الآخر وخاصة إذا كان مضمون هذه الثقافة نفسها مضموناً قابلاً للتجدد والتطور.

إن أدوات العولمة التكنولوجية كالأقمار الصناعية وتدفق المعلومات عبر أجهزة الكمبيوتر ووسائل البث المباشر إذاعية كانت أو تليفزيونية أو غيرها هي أدوات يمكن للجميع استخدامها بنفس الكفاءة لا فرق في ذلك بين أصحاب ثقافة غالبة أو مغلوبة، بين ثقافة سائدة أو ثقافة هامشية. فالكل قادر على امتلاك هذه الأدوات والكل يمكنه بث ثقافته ويمكن للمتلقي أياً كان موقعه في الغرب أو في الشرق ، في الشمال أو في الجنوب أن يؤثر بثقافته في الآخرين بقدر ما يتأثر بثقافتهم.. المهم هو أى عناصر الثقافة هو الأفضل والأجود والأكثر مراعاة للتوازن بين مطالب الجسم ومطالب العقل والروح في الإنسان. إن مخاطبة العقول والأرواح ستتفوق حتماً وفي النهاية على مخاطبة الغرائز والمطالب الشهوانية للأجساد!! إن كسر شوكة الثقافة الغربية يكون ببساطة بامتلاك نفس الأدوات التي مكنتها من

الانتشار والهيمنة . وحينما يملك أبناء الثقافات الأخرى هذه الأدوات ويستخدمونها بنفس الكفاءة ويبتون من خلالها ثقافتهم ستفتح أمامها عقول الغربيين وتتعلق بها أرواحهم لأنها هي الثقافات الأكثر مراعاة للتوازن الإنساني وهي الأكثر إدراكاً لخيرية الإنسان والأقدر على تفجير هذه الخيرية وتفصيلها.

إن حديثنا السابق عن الجوانب المختلفة للعلومة يقودنا إلى نقاط عديدة أثارها بعض الكتاب والمتقنين حول موقفنا الراض لها! ففي الحقيقة أن اختياري لعنوان "ضد العلومة" ليس المقصود به أبداً الرفض المطلق للعلومة، بل هو عنوان يثير الجدل ويلهب العقول للتساؤل والحوار حولها؛ حول معناها وصورها المختلفة وجدواها في عالم اليوم. فالحقيقة التي لم يعد أحد يشكك فيها هي أن العلومة أصبحت أمراً واقعاً وليست مجرد فرض سنبحث عن مدى صدقه أو مدى تحققه!! فقد أصبحت العلومة أمراً واقعاً بمجرد توقيع معظم دول العالم على اتفاقيات الجات وملاحقتها، أصبحت أمراً واقعاً حينما فرضت نفسها على كل العقول في جميع أنحاء العالم. والكل أصبح يتساءل عن جوانب الخيرية فيها ويحاول التقليل أو التنبيه إلى جوانبها المؤذية أو التي تضر بمصالح شعوب معينة!

كل ما هنالك أننى أرى أن التسليم بالعلومة كحالة واقعة لا يكون ولا ينبغي أن يكون بشكل مطلق، بل ينبغي أن ننتبه قبل هذا

والتسليم إلى جوانبها السيئة التي أن لم تظهر الآن فستظهر بعد حين. ولست وحيدى صاحب هذا التنبيه إلى مخاطر العولمة؛ فقد نبهه المختصون فى الاقتصاد إلى التنبيه إلى مخاطرها وأثارها السلبية على اقتصاديات الدول المختلفة.

ولما كنت أعتقد أنه يستحيل أن تذوب ثقافات العالم فى ثقافة واحدة، وأنه ليس من صالح البشرية أن تصطبغ ثقافات العالم كلها بصبغة ثقافة معينة لأن التنوع الثقافى هو الأفضل وفيه الخير للجميع وهو المطية الحقيقية لتقدم البشرية وسعادتها.

ولما كنت أعتقد فى ذات الوقت أن ثقافات وحضارات الشرق أكثر ثراء وأكثر عمقا وأكثر إدراكا لحقيقة الإنسان ولخيريته وطرق سعادته. فقد أعلنت موقفى الرافض للتوحيد الثقافى على الطريقة الغربية للعالم. الرافض للحوار بين الحضارات من هذا المنظور الغربى المتعصب المتعالى على الآخر أيا كان!! فالحوار الحضارى بين ثقافات العالم ينبغى أن ينطلق من التسليم المسبق لدى جميع الأطراف المتحاوره بما أسميه "التكافؤ الحضارى". فإن سلم الجميع بأن كل حضارة لديها فى ثقافتها ما يمكن أن تقدمه للآخرين، وأن الخصوصية الثقافية لا تتعارض بل تتفاعل مع الحد الأدنى الذى ينبغى أن يتوافر فى أى ثقافة بشرية موجودة فعلا. إن حدث هذا فإنه

لن يكون هناك ثقافة أفضل من ثقافة، بل كل الثقافات تكون على قدم المساواة فهي جميعاً ثقافات أفرزتها تجمعات البشر عبر العصور، وهي ثقافات تتكامل بتقاطعها معاً وتتفاعلها مع بعضها البعض في تقديم الخير للبشر جميعاً. وما دامت كل ثقافات العالم على قدم المساواة وقابلة لأن تتفاعل وتتطور فإنها جميعاً ستقبل الحوار والتأثير والتأثر دون أن يحس أصحاب ثقافة ما أنهم أصحاب الثقافة الغالبة أو أصحاب الثقافة المغلوبة المقهورة... الخ.

إن فتح النوافذ وأبواب الحوار بين الثقافات ينبغي أن يكون بلا شروط مسبقة، وبلا فرض معايير مسبقة من جانب ثقافة ما!! فهل يقبل الآخر الغربي هذا الأمر على صعيد الواقع أو يقبله ظاهرياً ويرفضه وينفذ غيره عملياً كما هو حادث فعلاً الآن!! تلك هي القضية التي أتمنى أن يعيها كل دعاة الحوار بين الحضارات اليوم. فالقضية تتلخص من وجهة نظري في أن كل شعوب وحضارات وثقافات العالم غير راضين للحوار، بل إن الجميع يسعى للتقارب مع الجميع، ولكن السؤال الملح هو: هل يقبل الإنسان الغربي الحوار والتنازب دون شروط مسبقة، ودون أفكار مسبقة يسعى لتحقيقها وفرضها على الآخرين!!

التاريخ يقول إن هذا لم يحدث من قبل إلا في حالات الضعف الغربي، أما الغرب الآن هو الأقوى فكل طاقات العنجهية والعنصرية والتعالى قد تفجرت لفرض الأمر الواقع على الآخرين بصرف النظر عن رغباتهم أو ثقافتهم أو مراعاة خصوصياتهم .. الخ.. الخ. ولما كان من الضروري أن تتجدد وسائل فرض الأمر الواقع ، فإن هذا التجدد في الوسائل قد أخذ الآن صورة الدعوة إلى حوار الحضارات أو العولمة.. أيهما أفضل؟! أو أيهما أكثر نعومة لتقبل به الأطراف الأخرى دون تملل ودون ضجر!!!

إذن نحن لسنا ضد الحوار بين الحضارات بصورة مطلقة، بل ضده إذا كان الهدف منه فرض تحقيق الغايات الغربية وحدها في النهاية. وكيف نكون ضده ونحن أبناء أمة علمت العالم الحوار الحضاري؛ فقديماً قبلت مصر أن يتعلم أبناء اليونان العلوم والحكمة على أرضها وفي معاهدها - رغم السرية التي كانت الطابع الرسمي للتعليم الذي كان يتخذ طابعاً كهنوياً سرياً - فقد قبل حكماء أون القديمة أن يعلموا فيثاغورس الحكمة ومنه انطلقت حكمة اليونان وتأسست العلوم لديهم! قبلوا أن يعلموا أفلاطون وقد عاد لأثينا ليصبح فيلسوف فلاسفة العالم القديم كله. نقل عنهم هيرودوت واستقبلوه بكل ود وترحاب وفتحوا له آفاق الحكمة حتى وهم في

عصور تدهورهم وبداية أفول حضارتهم . كيف نكون ضد الحوار العادل المتكافئ بين الحضارات ونحن أبناء أمة قبلت أن تتلقى علوم كل الأمم السابقة وتترجمها إلى اللغة العربية لتقدمها بعد ذلك جاهزة إلى الغربيين ليبدءوا منها عصر نهضتهم الحديثة. كيف ذلك ونحن أبناء أمة علمت العالم الغربى كيف يكون التلاحق الحضارى والاستفادة من الحضارات الأخرى فلا يأنف أعظم فلاسفة العرب المسلمين ابن رشد من أن يلقب بالشارح الأكبر، ولا يرفض السابقون له لقب المشائين رغم أنهم تجاوزوا الأرسطية والأفلاطونية معاً وطرحوا قضايا فكرية وفلسفية عديدة لم تكن قد طرأت بعد على العقل اليونانى كان من بينها قضية التوفيق بين الدين والفلسفة، بين النقل والعقل، بين الشريعة والحكمة.

كيف ذلك ونحن أبناء أمة استقبلت الغزاة المستعمرين الغربيين فقارمتهم فى البداية ، وقبلت وجودهم كرهاً فى النهاية ثم هضمتهم وهضمت حضارتهم فتجاوزتها بالحوار وبالْحكمة. هذا ما حدث فى عصر الإسكندرية. كما حدث نفس الشيء فى العصر الحديث فتكالب الأوربيون على استعمار الأرض وانتهاك الحرمات والأعراض ونهب الثروات وتحمل أجدادنا وآباؤنا الأمر بعد أن كافحوا وجاهدوا بكل ثمين وغال. فكانت لغة السلاح والقوة هى اللغة

التي تفرض كل ما يريده المستعمر على أبناء الأرض، إلى أن جاء اليوم الذي استيقظ فيه المارد وطرد المحتل .. وماذا بعد؟! هكذا كان تساؤلنا الدائم في حوار السلاح والقوة مع الغربيين قديماً وحديثاً. وماذا بعد؟! هل يقبل من تعود على الاستعلاء والتعالى وتملكه دائماً غرور القوة التعاليش السلمى مع أمم أهم عناصر ثقافتها التأخى والسلام والتعاون والدعوة إلى الحق بالحسنى والحكمة والموعظة الحسنة؟!!

هل يقبلون ذلك؟! لم أجد فى التاريخ القديم ولا فى التاريخ الحديث والمعاصر ما يؤكد ذلك أو حتى يشير إليه!!

إن ما عانته شعوب الشرق عموماً والشعوب العربية والإسلامية خصوصاً من الغربيين هو خير شاهد على أن الحوار السلمى الذى يستهدف التقارب بين الثقافات ويسهل التزاوج بين الحضارات ليس هدفاً حقيقياً من أهداف الغربيين اللهم إلا إذا كان سيحقق فى النهاية المصالح الغربية وحدها!!

ومع كل ذلك نقول إننا لسنا ضد الجوار بصورة مطلقة، بل ضد الحوار أحادى الطرف أحادى الهدف!! إننا مع الحوار إذا كان الآخر يؤمن بالفعل بـ "التكافؤ الحضارى". إننا لسنا ضد العولمة بما تحققه من تقارب بين شعوب العالم ثقافياً واقتصادياً وسياسياً بصورة

عادلة. لكننا ضدها إذا كانت تستهدف فرض الهيمنة الغربية كما هو حادث الآن ويحدث على شعوب العالم الأخرى بالقوة تارة وبالحوار تارة أخرى، ضدها إذا كانت تستهدف سحق هويات الآخر لصالح الأنا الغربية!! ضدها إذا كان الهدف منها الإبقاء على واذكاء كل عناصر الصراع بين شعوب العالم الأخرى لصالح الأنا الغربية!! ضدها إذا كان الهدف منها الإبقاء على هذا الخلل الواضح فى ما أسموه بالنظام العالمى الجديد بتصنيفاته الجائرة؛ دول الشمال، ودول الجنوب، ودول العالم المتقدم أو العالم الأول ودول العالم الثالث أو الدول المتخلفة!!، دول المركز ودول الأطراف!! إنها جميعاً تصنيفات ومسميات هبطت علينا من آلة الإعلام الغربية وكتابها ومنظريها من المفكرين وعلماء السياسة والاقتصاد . وهى جميعاً مسميات لا تحقق التقارب بقدر ما تركزى الصراع وتكشف عنصرية المسمى والمصنف!

إن ما ننشده من عولمة إذا كان لها أن تكون ، عولمة تحقق العدالة المطلقة بين الشعوب وتحافظ على تعدد الثقافات رغم ما يتحقق بين عناصرها من تقارب ، عولمة يتساوى فى ظلها الجميع ويحترم الجميع فى ظلها الجميع دون تمييز ودون تصنيف لشعوب العالم على أساس اقتصادى أو سياسى أو عرقى أو دينى. فهل هذا ممكن الحدوث أم إننا لا نزال نحلم بيوتوبيا لم يأت أو ان تحققها بعد!!

على أية حال فلا نزال قادرين على الحلم، الحلم بعالم مثالي
تسوده قيم العدالة والمساواة ، فجره فينا الحديث عن العولمة رغم أننا
لا نزال ضد الدعوة إليها من منظورها الغربي المعاصر. فلعل
الزمن القادم فيما تبقى من هذا القرن أو تلك الألفية الجديدة يحمل
للأجيال القادمة تحقق هذا الحلم، فيتحول لأول مرة من مجرد حلم
تكرر على مدار القرون والألفيات السابقة إلى حقيقة واقعة ينعم في
ظلها البشر، وليس هذا على الله ببعيد.

وكل ما أتمناه حالياً أن يصبح كتابنا هذا في طبيعته الجديدة
بداية لمناقشة ولحوار أكثر جدية واتساعاً وعمقاً حول موضوع
"العولمة".

وخلصي الله قصد السبيل.

القاهرة - مدينة نصر

في ١٨ رجب ١٤٢١هـ -

الموافق ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠م

تصدير الطبعة الأولى

هذه المقالات العشرون منتقاة من بين عشرات المقالات التي كتبتها خلال السنوات العشر الماضية في مختلف الصحف والمجلات العربية. ورغم تباین مجالات موضوعاتها بين الفلسفة والأدب والسياسة والتاريخ والأخلاق والعلم والتكنولوجيا .. إلخ، إلا أنه يربط بينها جميعا خط فكري واحد يعبر عن موقف محدد لصاحبها من كل هذه الموضوعات والقضايا، إنه موقف يرفض القفز فوق الهوية الثقافية العربية - الإسلامية - الشرقية والنوبان فى الثقافة الغربية، فالثقافة الغربية رغم أنها الثقافة السائدة، وأنها الثقافة التى يُنظر إليها على أنها الأكثر تعبيرا عن التقدم، ورغم أنها الأكثر علمية والأكثر قابلية للتطور فى عالم اليوم. أقول رغم كل ذلك فهى ليست الثقافة "الأنموذج"، وليست الثقافة الأكثر صلاحية وتعبيرا عن إنسانية الإنسان. بل على العكس من ذلك تماما فهى ثقافة مادية تعبر عن أحط ما فى الإنسان من غرائز وانفعالات فهى ثقافة تهمل الجوانب الروحية للإنسان. كما أن علميتها اتسقت مع ماديتها؛ فلم يعد العلم الغربى يعر أى اهتمام بالأخلاق الإنسانية، ولم يعد يراع ضرورات الطبيعة والبيئة التى يحيا عليها الإنسان، لقد أصبح الاطراد فى التقدم العلمى أليا لا يراعى شيئا من ذلك. وأثر ذلك

الاطراد الآلى فى التقدم العلمى. والتكنولوجيا على صناعه فأصبح إنسانا آليا لا يعر أى اهتمام بالعواطف السامية أو بالمبادئ الأخلاقية الرفيعة!.

إنه موقف يرفض محاولات الغربيين المستمرة لطمس هوية الثقافات الأخرى وجعلها نسخا مشوهة من الثقافة الغربية ذات البعد الواحد. ويرفض تلك النظرة المتعالية - العنصرية التى تبرز بين حين وآخر، وفى كل المواقف التى يطل منها الإنسان الغربى ممثلا فى هيئاته وشركاته وحكامه على أبناء الشعوب الأخرى، ويصنفهم إلى عالم ثابى وعالم ثالث، إلى شمال وجنوب، إلى بيض وصفرة وسود.. الخ!!.

إنه موقف يرفض أن تُقيم كل ثقافات العالم وكل نظمه السياسية وكل مبادئ، الأخلاقية والدينية من منظور غربى محدود بتحقيق أهداف أيولوجية ومصالح اقتصادية آنية.

إنه موقف يعى صاحبه أنه ليست الثقافة السائدة بالضرورة هى الثقافة الأفضل والأصلح لقيادة البشرية نحو حياة أفضل!.

إنه موقف يعى صاحبه أن الثقافة الغربية بطبيعتها ثقافة تتخذ منحى عنصريا باستمرار وتتجه دوما فى عصور سيادتها إلى فرض نفسها بالقوة على مختلف شعوب العالم:

إنه موقف يعى صاحبه أن الحوار بين ثقافات العالم كان فى معظم فترات التاريخ حوارا سلميا ماعدا فى الفترات التى سادتها

الحضارة الغربية سواء في عصر الإسكندر أو في عصر أباطرة روما أو في العصر الاستعماري الحديث. إن تاريخ الصراع بين الغرب والشرق يمتلئ بصور شتى من عنف الإنسان الغربي وهمجيته واعتدائه على حرمان الآخر ونهب ثرواته وتخریب البنى الاقتصادية والاجتماعية له. إنه تاريخ يكشف عن أن الإنسان الغربي يقول دائما غير ما يفعل، ويفعل غير ما يقول؛ يتغنى بقيم الحب والجمال والحق وهو أبعد ما يكون بأفعاله عنها سواء في حياته الخاصة أو في تعامله مع الآخر!!.

إنه موقف يعي صاحبه أنه إذا كان البعض يدعو اليوم إلى الحوار بين الثقافات والحضارات، فإن هذا الحوار لا يصح أن يكون بين سيد وعبد، أو بين أمر ومأمور، بل ينبغي أن يكون حوارا تتكافئ فيه الأطراف، يعتز فيه كل طرف بثقافته وهويته الخاصة في الوقت الذي تتلاقى فيه المصالح وتتضافر فيه الوسائل لتحقيق هذه المصالح والأهداف المشتركة.

إن ما يدعو البعض الآن بالعولمة ليس دعوة نحو عالمية المصالح والأهداف ولا نحو مراعاة خير الكل، بل هو في واقع الأمر دعوة إلى تكريس الوضع القائم الذي تسود فيه ازدواجية المعايير، وعدم مراعاة مصالح الآخر ولا مشاعره أو خصوصيته. إنها عولمة غربية المنشأ، غربية الأهداف، غربية الأدوات غربية

الثقافة. ولذلك فهي العولمة ذات البُعد الواحد الذى نرفضه. إنها ليست إلا الوجه الآخر للهيمنة وتكريس تبعية الآخرين لثقافة الغرب وتحقيق مصالح الغرب على حساب ثقافة ومصالح شعوب العالم الأخرى.

إن الداعين إلى العولمة من كُتابنا العرب إنما يتناسون أنه ينبغي التمييز بين مثالية وإيجابية الظاهر وبين خبث وشراسة وضراوة الباطن؛ وأعنى أنه ينبغي أن لا يخدعنا أن الأدوات - أدوات العولمة آتية لا ريب فيها، فليس من شك أن جميع شعوب العالم سوف تستفيد من ثورة الاتصالات والتكنولوجيا المتقدمة التى ستسود القرن المقبل من تبادل سريع للمعلومات والاكتشافات، إلى تبادل أسرع للأفكار والاتجاهات.

إن من حق جميع شعوب العالم أن تساير هذه الثورة المعرفية والاتصالية الهائلة وأن تستفيد من منجزاتها لأنها ليست كما يظن البعض خطأ ملكا للغربيين وحدهم، بل هى نتاج التقدم العلمى المطرد الذى شاركت فيه جميع شعوب العالم بجنسياته المختلفة. ومن ثم فهي ملك للجميع وحق يجب أن يحصل عليه الجميع وأن يستثمروه دون وصاية من أحد!.

إن إيجابية هذه الثورة العلمية - المعلوماتية الجديدة لا يجب أن تخدعنا فتتسببنا أنها حق يراد به باطل. فما يراد من هذه الأدوات

بالنسبة للغربيين وخاصة الأمريكيين ليس التقريب بين الثقافات وليس الحوار مع الآخر على الصعيد الفكرى، وليس تبادل السلع والمنتجات على الصعيد الاقتصادى والتجارى، وليس تبادل المصالح وتحقيق العدالة بين الشعوب على الصعيد السياسى.

أقول إن ما يريده الغربيون من هذه الأدوات ليس كل ذلك، وإنما المراد حقا، على الصعيد الفكرى هو فرض الثقافة الغربية وتحويل الثقافات الأخرى إلى ثقافات هامشية موسومة بالتخلف والجمود، أما على الصعيد الاقتصادى فالمراد هو تحويل اقتصاديات الدول الأخرى إلى اقتصاديات تابعة لا تستطيع تحقيق نموها الذاتى إلا اعتمادا على اقتصاديات الدول الغربية وبالذات الاقتصاد الأمريكى، وتحويل شعوب العالم الأخرى إلى شعوب مستهلكة للمنتج الغربى بمختلف أشكاله ونوعياته. وببساطة فالمطلوب هو تحويل شعوب العالم الأخرى إلى شعوب خادمة لا يسمح لها بالمشاركة فى الاقتصاد العالمى إلا بما تملكه من أيد عاملة رخيصة ومواد خام بأقل سعر ممكن وفى النهاية كمستهلكين نهمين لكل ما تنتجه المصانع الغربية سواء الموجودة فى بلادها الأصلية فى أوروبا وأمريكا أو فى الفروع التابعة لها فى مختلف بلاد العالم!.

أما على الصعيد السياسى فالمطلوب هو أن تتحول دول العالم الأخرى إلى نماذج مشوهة من ديمقراطية الغرب، خاضعة لما يملى

عليها من قبل الدول الغربية. وإن حكمت هذه الشعوب نفسها فإنها في الواقع إنما تُحكَم بواسطة النُخب التي ترضى عنها النُخب الحاكمة في الدول الغربية، إن المطلوب هو حكومات تَدَعَن ولا تتاور، تطيع ولا تتمرّد، تحقّق المصالح الغربية دون جدل أو مناقشة!

إن هذه هي صورة الواقع العالمي الذي لا يرضى عنه الغربيون بديلاً في عالم "العولمة". والأمر ليس مجرد كلام منمق يقال وتجرى مناقشته أو الحوار حوله، بل تحوّل إلى قوانين دولية واتفاقيات ملزمة لجميع الدول التي توقع عليها. وليست اتفاقيات الجات إلا أحد الصور واضحة الدلالة على هذه الاتفاقيات الدولية التي تفرض الهيمنة الغربية وتكرس التبعية لشعوب العالم الأخرى.

وليست القرارات التي تصدر يوماً بعد آخر عن مجلس الأمن الدولي وعن هيئة الأمم المتحدة إلا دليلاً آخر ناصع الدلالة على هذه الهيمنة الغربية، وعلى البُعد الواحد الذي تصدر معبرة عنه هذه القرارات. إنه البُعد الذي يراعى فقط المصالح الغربية ويعبر فقط عن إرادة الدول الكبرى وخاصة زعيمتها المدللة الولايات المتحدة الأمريكية!!

إذا كانت هذه هي صورة الواقع الذي لا يقبل الغربيون من خلال مفاهيم "العولمة" و "الكونية" إلا به، فماذا ستفعل شعوب العالم الأخرى لمواجهته؟!

هذا هو السؤال الذى ينبغى أن يقلق الجميع وأن يبحثوا عن إجابة له! ولاشك أن أسهل الإجابات وأرق الطول هو الحل الذى يرى أصحابه بكل بساطة وسذاجة أن علينا أن نتعامل مع ذلك على أنه أمر واقع وليس فى مقدورنا مقاومته ومن ثم علينا أن نخضع لهذا الواقع وأن نشارك فيه بشكل أو بآخر حتى لا يدهسنا قطار العولمة فنصبح كما يقولون "خارج التاريخ"!!

وباللعب من هذه الإجابة الساذجة وسذاجتها فى اعتقادى تبدو فى صيغة إما .. أو التى يركزون عليها؛ فإما أن ندعن لقيم العولمة كما يراها الغربيون، وإما سنكون خارج التاريخ! والحقيقة فى اعتقادى هى على-العكس من ذلك تماما لأن الإذعان لهذه العولمة والتسليم بكل ما يترتب عليها من نتائج واقعية هو الذى سيجعلنا حقا خارج التاريخ!.

إن الصيغة التى أطرحها للتأمل فى ذلك السؤال ومحاولة الإجابة عليه تبدأ من مسلمة أو من بها وهى أنه رغم الحوار بين الثقافات ورغم التلاحق بين الحضارات فإنه سيبقى الشرق شرق والغرب غرب، أى أن الثقافة الشرقية بقيمتها الأخلاقية والدينية غير قابلة لأن تمحوها ثقافة الغرب مهما علا شأنها وتجبرت أدواتها. والتاريخ الماضى خير شاهد على ما يمكن أن نراه فى المستقبل.

وعلى ذلك ينبغى لأمم الشرق المختلفة أن تتحاور فيما بينها وتكتشف الأرضية المشتركة التى تقف عليها، ف عوامل الاتحاد بينها

أكثر من عوامل التفوق، وعوامل التقارب تتغلب على عوامل الاختلاف. والمصالح أكثر تقاربا والأفق أكثر اتساعا ورحابة. وإذا ما تخيلنا تقاربا بين الشعوب الإسلامية أدى إلى تكثف اقتصادى فيما بينها، وإذا ما فعل ذلك حكام العرب رغم اختلاف النظم السياسية، فإن ذلك سيكون النواة الحقيقية للمواجهة! وإذا ما تخيلنا على نفس النحو - وهذا أمر ليس ببعيد تحققه حينما يصل الأمر إلى ذروة التحدى والضرورة الفورية للاستجابة - بأن تقاربا يمكن أن يحدث بين الصين والهند ودول شرق آسيا مع اليابان، فإن هذا سيكون بداية النهاية للعولمة ذات البعد الواحد. وسيكون هو البداية الحقيقية لقبول الطرف الآخر لعالم واحد وثقافات متعددة. وإذا ما أسرفنا فى الخيال بعض الشيء، فإنه يمكن أن تلتقى فى منتصف القرن القادم أو فى النصف الثانى منه ثقافات الأمم الشرقية ومصالحها الاقتصادية من خلال تقارب متدرج ومحسوب الخطوات بين العرب والمسلمين من ناحية والشعوب الآسيوية والأفريقية من ناحية أخرى وحينئذ سيحسم الصراع لصالح الإنسانية ككل. فشعوب الشرق بطبيعتها هى الشعوب التى تؤمن حقا بإنسانية الإنسان، وتؤمن بضرورة الموازنة بين مطالب الروح ومطالب الجسم، وتؤمن حقا بثقافة السلام وتسلم بحتمية التطور الإنسانى نتيجة للإسهامات المتوازنة والمتوازنة لكل شعوب العالم فى مختلف أنماط التقدم الذى يحرزه البشر عبر التاريخ.

إن هذا ليس كلاماً طويلاً، وليس حلماً من الأحلام، وإنما هو "الممكن" الذى ينبغى أن نسعى إلى تحقيقه بهدوء وباستخدام كل الوسائل التى تتيحها تكنولوجيا وأدوات التقارب والاتصال الحديثة. إننا يمكن أن نستخدم أدوات ما يسمى بالعوالم لكسر طوق الهيمنة الذى يحاول الغربيون بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لفة حول رقابنا وخنقنا به.

وعلى مفكرينا وعلمائنا فى مختلف التخصصات وفى أنحاء عالمنا العربى والإسلامى والشرقى أن يقدموا اسهاماتهم ومقترحاتهم وخططهم فى هذا الإطار، وربما يكون "مستحيل" اليوم، هو الممكن "غداً"، وربما يكون "الممكن" الذى نراه فى الغد هو "الواقع" الذى نراه فى مستقبل الأيام خلال القرن القادم إن شاء الله.

فكل ما يتطلبه ذلك هو وعى أبناء الحاضر بكل أبعاد الواقع الذى يعاشونه حتى يمكنهم استخدام كل أدواته فى كسر حاجز الخوف والتخطيط بوعى يعلو فوق المصالح الشخصية لتحقيق الأهداف القومية فى المستقبل القريب ثم فى المستقبل الأكثر بُعداً وهكذا.

إن حياة الأمم والشعوب لا تقاس بقدر ما أدعنت وسلمت قيادها للأمر الواقع، بل تقاس بقدر قدرتها على مقاومتها للوعى الزائف الذى يتشكل عبر تأثر أبنائها بالثقافة السائدة - الغازية،

•
وبقدر استعادتها لجوهر ثقافتها الأصيلة وتسليحها بأسلحة عصرها وعوامل التقدم فيه. فهذا هو ما يجعلها تقاوم الثقافة الغازية وتتغلب عليها بهضمها والتأثر بعوامل التقدم الإيجابية، وليس بظواهرها السلبية.

إن حياة الأمم والشعوب تقاس بمدى الاستجابة الإيجابية التي يستجيبون بها لما يفرض عليهم من تحديات. وعلى حد تعبير توينبني، فعلى قدر التحدي ينبغى أن تكون الاستجابة، والتحدى الذي يفرضه غرور وغطرسة الغربيين على الشعوب العربية والإسلامية والشرقية عموما هو فى اعتقادى أكبر تحدى واجهناه على مر التاريخ لأنه ليس مجرد تحدى لقوة عسكرية غاشمة يمكن أن نواجهها ونهزمها فى ميدان حربى وباستعداد عسكري، وإنما هو تحدى شامل متعدد الجوانب يفرض علينا ضرورة الاستجابة الشاملة بالتقدم فى مختلف مجالات الحياة على نفس النحو وبدرجة متسارعة بأقصى قدر من الجدية والطموح.

ولعل القارئ العزيز يجد فى هذه الدراسات والمقالات العشرين إجابة على بعض تساؤلاته الخاصة بكيفية الوعى بالتحديات المفروضة علينا، والخاصة بكيفية مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها. إن بها مجرد وجهة نظر لصاحبها وتحتاج لمن يناقشها ويضيف إليها حتى تكتمل صورة الوعى التى نطمح إليها. فليس

الوعي الفردي بهذه القضايا وبطبيعة التحديات هو المطلوب وحده لكي نواجه هذه التحديات بالاستجابات المناسبة لها؛ إذ لا بد أن تتسع مساحة الوعي لدى الأفراد شيئاً فشيئاً حتى يتشكل الوعي الجماعي الذي يمكنه وحده تكوين هذه الاستجابات القادرة على المواجهة.

والحقيقة أن مشكلات كثيرة تحول دون اتساع مساحة الوعي لدى أفراد مجتمعاتنا العربية والإسلامية، إذ لا بد أن نعترف أن انتشار الأمية والفقر وأمية بعض المثقفين وأنانية النخب الحاكمة وغياب الحريات وسطحية الأجهزة الإعلامية وغياب الوعي لدى معظم القائمين عليها هي ظواهر ومشكلات حادة تعاني منها مجتمعاتنا ولا بد من التخلص منها والتغلب عليها إذا ما تولدت لدينا إرادة التحدي. فالتخلص من هذه المشكلات هو أبسط ما يواجهنا من تحديات، وهو البذرة الخصبة التي يولد فيها الوعي الجماعي ومن ثم الاستجابة الجماعية للتحديات الأهم الملقاة على عاتقنا.

ولست ممن يميلون بطبعهم إلى التساؤم، بل على العكس إنني أميل إلى التفاؤل بمستقبل أمتنا العربية والإسلامية؛ فبقدر قتامة الحاضر وبقدر كثرة الضربات الموجعة التي نواجهها يوماً بعد يوم وازديادها عن الحد الذي يمكن تحمله، بقدر ما سيتولد لدى أبناء هذه الأمة تلقائياً ضرورة التحدي لكل هذه المشكلات وضرورة الاستجابة المناسبة لها. فلاشك عندي أن قتامة وظلام الحاضر هما ما سيولد

عنهما بالضرورة ضياء المستقبل واشراقه، بالضبط كما أن الليل
الحالك الظلام يولد بداخله شروق نهار اليوم التالي.

وإني لألمح في الأفق جيلا جديدا يتشكل في رحم هذه الأمة،
هو الأقدر على امتلاك أدوات العصر، والأكثر تحررا من قيود
التخلف والجمود، سيكون هو الأكثر قدرة على مواجهة التحديات
والاستجابة لها. وكل المطلوب هو أن نعمل بجد ونجرد على تمهيد
الأرض وبذر البذور لكي يولد هذا الجيل القادم متسلحا بالوعى
الضرورى لهذه المواجهة.

وكل الرجاء فى أن يكون بهذه الصفحات التى أقدمها لكم
بعض ما يمهّد الأرض ويهيئ التربة لخلق هذا الجيل الجديد المنشود.

والله المستعان
وهو من وراء القصد

د. مصطفى النشار

مدينة نصر - القاهرة

فى ١١ محرم ١٤١٩هـ الموافق ٧ مايو ١٩٩٨م